الوحدة الرابعة

الحديث المقبول وأقسامه

أهداف الوحدة:

بنهاية الوحدة يتوقع من الطالب أن:

١- يدرك التَّسَلسل التاريخي لأقسام الحديث باعتبار القبول والرد.

٢- يفهم معنى الصحة والحسن، وشروط كلٍ، ومراتبه.

٣- يقف على الطريقة العملية الصحيحة للحكم على الحديث.

٤- يكتسب مهارة الحكم على الحديث.

٥- يستطيع التَّمثيل للصحيح والحسن بأمثلة جديدة.

٦- يدرك العلاقة بين شروط الصحة وأقسام الحديث الضعيف.

٧- يقارن بين المتابعات والشواهد، ويُمَيِّز بين الحقيقي منها والصُّورِي.

نشاط استهلالي:

خلال مسيرتك في طلب العلم درست علومًا متعددة، حدِّد العلوم التي ترى أن لها احتياجًا مُلِحًّا لمعرفة درجة الحديث صحة وضعفًا، وتتوقف صحة نتائجها على هذا الجانب.

تمهيد:

الحديث المقبول من أهم مباحث علم المصطلح، ويحسن قبل الدخول فيه التنبيه على أمور:

١- استقر الاصطلاح وجرى عمل العلماء على تقسيم الحديث المقبول إلى صحيح وحسن[(١)].

٢- في عصر النَّقد والرِّواية كان الحديث إمَّا صحيحًا وإمَّا ضعيفًا ولا ثالث لهما، ويجعلون (الحسن) من جملة الصحيح؛ بجامع القبول، فكل مقبول صحيح ولو كان متواترًا[(٢)].

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وعليه عبارات المتقدمين؛ فإنهم يقولون فيما صَحَّ: حديثٌ حسن)[(٣)].

ومن ذلك حديث: «**رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ**» قال النسائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ليس في هذا الباب صحيحٌ إلا حديث عائشة؛ فإنه حسن)[(٤)].

وتبعًا لذلك وُجِد في كلام المتقدمين إطلاق (الحسن) على حديث الراوي الثقة الثبت الضابط.

---

(١) انظر: التقييد والإيضاح (ص١٩)، تدريب الراوي (١/ ٦١).

(٢) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص ١٨٦)، النكت للحافظ (١/ ٤٢٤، ٤٨٠).

(٣) الموقظة (ص٣٢).

(٤) فتح الباري لابن رجب (٨/ ٢٣)، وانظر: علل الترمذي الكبير (ص٩٨)، والشاذ والمنكر وزيادة الثقة لعبد القادر المحمدي (ص ٣٣٤).

ومن ذلك: قول العِجْلِي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ترجمة بشر بن المُفَضَّل: (ثقة فقيه، ثبت في الحديث، حسن الحديث، صاحب سنة)[١]، وقال أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (إليه المنتهى في التثبت بالبصرة)[٢]، ووثقه: ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي والبزار رحمهم الله[٣]، وهو من رجال الشيخين[٤].

٣- أول من عُرف أنه قَسَّم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف =الإمام الترمذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٧٩هـ)[٥].

٤- الحسن الذي مَيَّزَه الترمذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو ما اشتهر بـ(الحسن لغيره) أعني: الضعيف الذي يَتَقَوَّى بمجيئه من طريق آخر[٦]، وأما الحسن المأخوذ من الصحيح الواقع في كلام النقاد فهو: (الحسن لذاته)[٧].

٥- مَنْ سَمَّى الحسنَ صحيحًا لا يُنكِر أنه دونَ الصحيح في المرتبة؛ فالعبرة بتَمَكُّن الحديث من شروط الصحة، ويكون التفاضل عند التعارض، وما عدا ذلك فالكل مقبول صالح للاحتجاج، يجب العمل بمقتضاه[٨].

---

(١) معرفة الثقات للعجلي (١/ ٢٤٧).
(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٣٦٦).
(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٣٦٦)، تهذيب التهذيب (١/ ٤٠٢).
(٤) انظر: رجال صحيح البخاري للكَلَاباذِي (١/ ١١٢)، رجال مسلم لابن مَنْجُوَيْه (١/ ٨٥).
(٥) فهو الذي وضع له تعريفًا ميزه عن الحديث الصحيح. انظر: مجموع الفتاوى (١٨/ ٢٣).
(٦) علوم الحديث لابن الصلاح (ص١٧٥).
(٧) المصدر السابق (ص١٧٦).
(٨) المصدر السابق (ص١٨٧).

الحديث الصحيح

مسائل الحديث الصحيح:

تعريف الصحيح لغةً: صفة على وزن (فَعِيل) من: صحَّ، إذا برئ وسلم من العيوب والأمراض[(١)]، وفي الحديث «**لَا يُورِدَنَّ ذُو عَاهَةٍ عَلَى مُصِحٍّ**»[(٢)].

واصطلاحًا: الحديث المُتَّصل، الذي يرويه العدل الضابط، عن مثله إلى منتهاه، ولا يكون شاذًّا ولا معلًّا[(٣)].

سبب التسمية:

العلاقة الظاهرة بين صحة البدن وصحة الحديث؛ من حيث الاعتماد والقوة.

شروط الحديث الصحيح:

شروط الصحة خمسة:

١- اتصال الإسناد.

٢- ضبط الرواة.

٣- عدالة الرواة.

٤- عدم الشذوذ.

٥- عدم العلة.

---

(١) مقاييس اللغة (٣/ ٢٨١).

(٢) أخرجه البخاري (٥٤٣٧). قال الحافظ في الفتح (١/ ١٨٧): (معناه: مَرِيض على صَحِيح، أَو صَاحب إبل مَرِيضَة على صَاحب إبل صَحِيحَة).

(٣) علوم الحديث لابن الصلاح (ص١٥١)، الباعث الحثيث (٢١)، النكت للحافظ (١/ ٢٣٤)، نزهة النظر (٦٧)، وانظر: مبحث الحديث الصحيح في كتب المصطلح.

وهذه الشروط محل إجماع بين المُحَدِّثين[١]، ولا يُشكل على هذا اختلافُ المُحَدِّثين أحيانًا في تصحيح بعض الأحاديث، قال ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وقد يختلفون في صحة بعض الأحاديث لاختلافهم في وجودِ هذه الأوصافِ فيه)[٢].

الشرط الأول: **اتصال السند**[٣]:

الاتصال: أن يكون كلُّ راوٍ من رواة الإسناد أخذ الحديث ممن فوقه (شيخه) مباشرة، عن طريق السماع منه، أو القراءة عليه، أو غيرهما من طرق التَّحَمُّل المعتبرة[٤].

سبب اشترط الاتصال: احترازًا من الحديث الذي سقط من إسناده راوٍ أو أكثر؛ مما يؤدي إلى عدم العلم بحاله، فقد يكون أوثق الناس، وقد يكون بخلاف ذلك.

فخرج بهذا الشرط: المنقطعُ بجميع صوره، وألقابُه المعروفة في هذا العلم هي: المُعَلَّق، المُنْقطع، المُعْضَل، المُرْسَل، المُدَلَّس، المُرْسَل الخَفِي[٥].

الشرط الثاني: **ضبط الرواة**[٦]:

الضبط هو: صيانة الراوي حديثه عن تطرق الخلل إليه، بأي صورة كانت[٧].

---

(١) انظر: الموقظة (ص٢٤).

(٢) علوم الحديث (ص١٥٢).

(٣) النكت للزركشي (١/ ٤٠٦)، الشذا الفياح (١/ ١٣٨)، نزهة النظر (ص٦٧)، تدريب الراوي (٢/ ٢٠١).

(٤) وسيأتي تفصيل ذلك في موضعه من الكتاب.

(٥) وسيأتي تفصيل ذلك في موضعه من الكتاب.

(٦) انظر: نزهة النظر (ص٦٩)، النكت الوفية للبقاعي (١/ ١٦٨)، فتح المغيث (١/ ٢٨)، فتح الباقي لزكريا الأنصاري (١/ ٩٧)

(٧) انظر: معجم الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري (ص ٣٢٦).

أنواع الضبط:

ضبط صدر؛ ومعناه: أن يكون الرَّاوي حافظًا لحديثه؛ بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء، بلا زيادة أو نقص.

ضبط كتاب؛ ومعناه: صيانة الراوي كتابه الذي يُحَدِّث منه منذ كتب فيه مروياته إلى أن يؤدي منه إلى طلابه.

المعتبر في راوي الحديث الصحيح: الرتبة العليا من الضبط؛ بحيث يكون الوهم والخطأ نادرًا -أو قليلًا جدًّا- في حديثه.

سبب اشتراط الضبط: احترازًا من أن يخطئ الراوي فيَنْسِب إلى رسول الله ﷺ ما لم يقله؛ بسبب سوء حفظه.

فخرج بهذا الشرط: حديثُ غير الضابط عمومًا، وألقابُه المعروفة في هذا العلم هي: المُصَحَّف، المُحَرَّف، المَقْلُوب، المُدْرَج، المُضْطَرب، حديث المُخْتَلِط.

الشرط الثالث: **عدالة الرواة:**

العدل هو: المستقيم في الظاهر على طاعة الله ورسوله ﷺ؛ بحيث يكون هذا هو الغالب على أحواله، ولا يُشترط لها العصمة[1].

قال الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فإذا كان الأَغْلَبَ الطَّاعَةُ فهو المُعَدَّلُ، وإذا كان الأَغْلَبَ المَعْصِيَةُ فهو المُجَرَّحُ)[2].

سبب اشتراط العدالة: أنَّ غير الواقف عند حدود الله قد لا يتورع عن أن ينسب إلى النبي ﷺ ما لم يقله، أو يتساهل في الرواية؛ فيقع في الكذب سهوًا.

---

(١) شروط الأئمة الستة لابن طاهر المقدسي (ص١٤٨-١٤٩)، نزهة النظر (ص٦٩).
(٢) الكفاية للخطيب (ص٧٩).

فخرج بهذا الشرط:

- الكافر.
- الذي يكذب في حديث النبي ﷺ، أو المُتَّهَم به.
- المعروف بالكذب في حديث النَّاس.
- الفاسق بالمعصية التي لا يدخلها تأويل؛ كشرب الخمر المتفق على حرمته.
- المجهول.
- المبتدع.

الشرط الرابع: **السلامة من الشذوذ:**

الشذوذ هو: مخالفة المقبول لمن هو أوثق منه، أو: تَفَرُّد من لا تَحْتَمِل درجتُه في الضبط والاتقان مثل هذا التفرُّدَ[1].

سبب اشترط الاتصال: احترازًا من أخطاء الرواة، لاسيما الثقات منهم.

فخرج بهذا الشرط: الحديثُ الشَّاذُّ بصوره.

الشرط الخامس: **السلامة من العلل المؤثرة:**

العلة هي: سبب قادح في الحديث، يظهر بتتبع طرق الرواية وأسانيدها ومتونها، والمقارنة بين ذلك كله[2].

---

(١) آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم (ص١٧٩)، معرفة علوم الحديث (ص١١٩)، الكفاية للخطيب (ص١٤١)، الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي (١/ ١٧٦)، علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢٣٧، ٢٤٣)، التقريب للنووي (ص٤٠)، نزهة النظر (ص٨٤).

(٢) ومن المصنفات في هذا الباب: أحاديث معلة ظاهرها الصحة للشيخ مقبل بن هادي الوادعي.

والهدف من هذه المقارنة: معرفة مواطن:

(الاتفاق، والاختلاف، والمتابعات، والتفردات) وربما تَخَطَّى ذلك مقارنةَ طرق الرواية الواحدة بأن يقارن الباحثُ هذه الرواية بغيرها من الرِّوَايات التي وردت في الباب إن لزم الأمر[1].

سبب اشترط عدم العلة: احترازًا من التَّسَرُّع في تصحيح الأحاديث بمجرد النَّظِر إلى ظاهر الإسناد، بل لا بد من مقارنة الروايات ودراسة طرق الحديث كلها للتأكد من أنه لم يخطئ أحدُ رواته؛ لأن راوي الحديث الصحيح وإن كان ثقة إلا أَنَّنَا لا نعطي له درجة العصمة.

فخرج بهذا الشرط: الحديثُ المَعْلُول بصوره وأنواعه.

مثال تطبيقي لتوضيح كيفية التحقق من شروط الصحة.

أخرج البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في صحيحه[2]، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ المَقْبُرِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **«مَا مِنَ الأَنْبِيَاءِ نَبِيٌّ إِلَّا أُعْطِيَ مَا مِثْلُهُ آمَنَ عَلَيْهِ البَشَرُ، وَإِنَّمَا كَانَ الَّذِي أُوتِيتُ وَحْيًا أَوْحَاهُ الله إِلَيَّ؛ فَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ تَابِعًا يَوْمَ القِيَامَةِ»**.

دراسة الحديث تقوم على أساسين:

الأول: التَّحَقُّق من صحة إسناد الحديث.

الثاني: التَّحَقُّق من صحة متن الحديث.

---

(١) انظر: تحرير علوم الحديث (٢/ ٧٩٩-٨٠٠).

(٢) رقم: (٤٦٩٦).

الأساس الأول يتحقق بثلاثة أمور:

أولًا: معرفة أحوال نَقَلَة الحديث؛ للتأكد من عدالة وضبط كل راو من رواة الإسناد.

وذلك بالرجوع إلى ترجمة كل راو في كتب الرجال =كتب الجرح والتعديل، ويجب في هذه المرحلة مراعاة أمور، من أهمها:

١ - التَّأكد أن الراوي الذي نبحث عنه هو الراوي المذكور في الإسناد؛ فإنه كثيرًا ما تتشابه أسماء الرواة، وربما نقل الباحث كلام إمام على راو أخر.

٢ - الرُّجوع إلى المصدر الأصلي الذي قال فيه الناقد قوله، لاسيما إن كان مطبوعًا؛ حتى يتأكد الباحث أن هذه المقولة قيلت كما هي بلا زيادة أو نقصان.

ثانيًا: التَّأكد من خُلُوّ الحديث من الانقطاع، وأن كل راو أخذ الحديث مباشرة عن شيخة بلا واسطة، ويكون ذلك بـ:

١ - مراجعة أسماء شيوخ الراوي وتلامذته، وملاحظة سنة وفاة كل منهم.

٢ - التَّصريح بالسماع بين الراوي وشيخه في الإسناد.

٣- نَصّ أحد النقاد على أن هذا الراوي سمع هذا الحديث من شيخه هذا.

وبتطبيق هذا على الإسناد الذي معنا يتَّضح أنه تم فيه التصريح بالسماع في طبقاته الأولى:

- بين البخاري وشيخه عَبْدِ الله بْنِ يُوسُفَ.
- وبين عَبْدِ الله بْنِ يُوسُفَ وشيخه اللَّيْثِ بن سعد.
- وبين اللَّيْثِ بن سعد وشيخه سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ.

وأما باقي الحديث فقد جاء بالعنعنة بين كل من:

- سَعِيدٍ المَـقْبُرِيِّ ووالده كيسان.
- وبين كيسان وأبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

والفرق بين التحديث والعنعنة:

أن التحديث دلالته صريحة على الاتصال، بخلاف العنعنة فهي صيغة تحتمل أن الراوي سمع الحديث مباشرة ممن عَنْعَنَ عنه، وتحتمل أنه سمعه بواسطة، ثم حذف هذه الواسطة.

وحتى نحكم بالاتصال في موضع العَنْعَنَة لا بد من التأكد من أمرين:

- أن هذا الراوي الذي روى بالعَنْعَنَة ليس مُدَلِّسًا.
- أن الراوي الذي فوقه في الإسناد مذكورٌ في شيوخه، وليس هناك ما يمنع سماعَه منه.

وعند تطبيق ذلك يتضح أن:

- عنعنة سَعِيدٍ المَـقْبُرِيِّ عن والده: محمولة على الاتصال؛ فهو مذكور في شيوخه، وسماعه منه مؤكد؛ فهو والده، وقد عاش معه مدة زمنية طويلة، وصرح بالسماع منه في أحاديث كثيرة.
- عنعنة كَيْسان عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: محمولة على الاتصال؛ فكيسان مذكور في تلاميذ أبي هريرة، ومُكْثِرٌ من الرواية عنه، وقد صرح بسماعه منه في كثير من الأحاديث.

ثالثًا: التأكد من خُلُوّ الإسناد من العلة، ومن الصور التي يجب التَّنَبُّه لها:

١ - أن يتفرد بالحديث راوٍ ليس معروفًا بكثرة طلب العلم ولا الرحلة لأجل تحصيله؛ حتى يتقبل النُّقَّاد فكرةَ أن يأتي بحديث لا يرويه غيرُه.

٢- أن يروي الراوي الحديثَ على صورة مخالفة للصورة التي رواها باقي تلاميذ الشيخ، الذين يعرفون حديثه ويحفظونه عن ظهر قلب.

وهذا يتم من خلال:

تخريج الحديث تخريجًا مُوَسَّعًا، ومعرفة المتابعات والتفردات في كل طبقة، وكلما كانت المتابعات أكثر كان هذا مشعرًا بعدم الوهم في الرواية، وبحسب حال المتفرد تكون أهمية التأمل والدراسة لهذا التفرد.

وبتطبيق هذا على الحديث الذي معنا يتضح أن:

اللَّيْث بن سعد تفرَّد بهذا الحديث، ولم يخالف من هو أوثق منه، وهو إمام ثبت حجة، عدَّه العلماء أثبت تلاميذ سعيد المقبري[(١)]، وهذا التفرد دلالة على دقة وسعة حفظ اللَّيْثِ بن سعد؛ حيث حفظ لنا حديثًا لولاه ما وصلنا من رواية سعيد المقبري.

الأساس الثاني: دراسة المتن:

وفي هذه المرحلة نتأكد من خُلُوّ المتن من العلل المُؤَثِّرة، وذلك من خلال جمع طرق وروايات الحديث، ويجب التَّنبُّه لأمور:

١- تفرُّد أحد الرواة بلفظة لا يرويها غيرُه؛ فيجب حينها دراسة هذه الجزئية دراسة متأنِّية، وهل هذا الراوي يُحتمل له مثل هذا التفرد أم لا؟

٢- مخالفة أحد الرواة غيره من رواة الحديث في لفظ أو أكثر من متن الحديث.

٣- انسجام الحديث مع عموم الشريعة وأصولها العامة، وعدم مخالفته المُجْمَعَ عليه.

٤- الاختلاف اليسير بين الرواة في لفظ الحديث مما لا يغير المعنى =مقبول، ولا يعتبر من الخلاف الذي يجب التَّوقُّف عنده كثيرًا.

---

(١) انظر: تذكرة الحفاظ (١/ ١٦٤-١٦٥)، الميزان للذهبي (٢/ ١٤٠).

وبتطبيق هذا على هذا الحديث يتضح أن:

الحديث سالم من هذا كله؛ ولذا اعتمه البخاري في صحيحه، وقال ابن منده رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (هذا حديث مُجْمَعٌ على صحَّتِه من حديث اللَّيْثِ)[1].

حكم الحديث الصحيح:

أجمع العلماء على أن الحديث الصحيح مقبول، وحجة، ويجب العمل به[2]، ويستوي في ذلك المتواتر والآحاد.

مظان الحديث الصحيح:

١- صحيح الإمام البخاري (تـ:٢٥٦هـ).

٢- صحيح الإمام مسلم (تـ:٢٦١هـ).

ولكنهما لم يستوعبا الصحيح؛ فجاء بعدهما أئمة أفردوا الأحاديث الصحيحة بالتأليف، ولكنهم لم يلتزموا شروط الصحيح كالتزامهما؛ **ومن هذه المصنفات:**

٣- الصحيح لمحمد بن إسحاق بن خزيمة (تـ:٣١١هـ)[3].

٤- الصحيح لأبي حاتم محمد بن حبان البُسْتِي (تـ:٣٥٤هـ)[4].

٥- المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم (تـ:٤٠٥هـ)[5].

---

(١) الإيمان لابن منده (١/ ٤٨٧).

(٢) انظر: نزهة النظر (ص٥٧، ٧٨)، فتح المغيث (١/ ٩٢-٩٣)، تدريب الراوي (١/ ١٧٤).

(٣) والمطبوع منه (جزء العبادات) في أربع مجلدات بتحقيق/ محمد مصطفى الأعظمي، وبقيته مفقود.

(٤) وقد طبع حديثًا بعنوان: (المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع) بدار ابن حزم، بتحقيق الدكتور/ محمد علي سونمز.
والموجود في أيدي الطلاب ترتيب العلامة علاء الدين الفارسي المعروف بابن بَلْبَان، بعنوان: (الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان).

(٥) وللحافظ الذهبي (تلخيص المستدرك): ضعف فيه قرابة ربع الكتاب، وهو مطبوع مع الأصل.

أول من ألف في الصحيح المجرد:

الإمام الحافظ الحجة محمد بن إسماعيل البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

اسم كتابه:

صحيح البخاري = الجامع المُسنَد الصحيح المختصر من أُمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه.

سبب جمعه الصَّحِيح:

أسند الخطيب البغدادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن البخاري قال: (كنت عند إسحاق بن رَاهَوَيْه، فقال لنا بعض أصحابنا: لو جمعتم كتابًا مختصرًا لسنن النبي ﷺ!! فوقع ذلك في قلبي؛ فأخذتُ في جمع هذا الكتاب)[1].

ثم حذا حذوه تلميذُه: الإمام مسلم بن الحجاج رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وعنوان كتابه: صحيح مسلم = المسند الصحيح المختصر.

مراتب الحديث الصحيح:

الحديث الصحيح حجة كلُّه، إلا أن بعض الأحاديث الصحيحة قد تشتمل على أوصاف زائدة تجعلها أعلى رُتْبَةً من غيرها، ومُقَدَّمَةً عند التعارض، **وقد قَسَّم العلماءُ مراتبَ الصحة على النحو التالي:**

- ما اتفق عليه الشيخان: البخاري ومسلم.
- ما انفرد البخاري بإخراجه في صحيحه.
- ما انفرد بإخراجه مسلم في الصحيح.

---

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٨).

- ما كان على شرطهما.
- ما كان على شرط البخاري.
- ما كان على شرط مسلم.
- ما كان على شرط غيرهما.

وهذه القِسْمَة باعتبار المجموع وليست باعتبار جميع الأحاديث في كل كتاب؛ فلا يلزم أن يكون كل حديث تفرَّد به البخاريُّ أصحَّ وأرجحَ من كل حديث تفرَّد به مسلمٌ.

أصح الأسانيد[1]:

تكلم الأئمة رحمهم الله تعالى في أصح الأسانيد، ووردتْ عنهم في ذلك عبارات وآراء؛ فقيل أصح الأسانيد:

- الزُّهْري، عن سالم، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: وهذا مذهب أحمد بن حنبل وإسحاق بن رَاهَوَيْه.
- محمد بن سيرين، عن عَبِيدَة السَّلْماني، عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وهذا مذهب ابن المديني وعمرو بن علي الفَلَّاس.
- سليمان الأعمش، عن إبراهيم النَّخَعي، عن علقمة بن قيس، عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وهذا مذهب ابن مَعِين.
- الزُّهْري، عن علي بن الحسين، عن أبيه، عن جده رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وهذا مذهب ابن أبي شَيبة، وعبد الرَّزاق.

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص٥٤)، الكفاية للخطيب (ص٣٩٧)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب (٢/ ٢٨٦-٢٨٧)، مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٠/ ٣١٦)، علوم الحديث لابن الصلاح (ص١٥٣)، الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد (ص٦)، النكت للزركشي (١/ ١٣٤)، النكت لابن حجر (١/ ٢٥٠)، نزهة النظر (ص٧٢)، فتح المغيث (١/ ٣٤)، تدريب الراوي (١/ ٧٨).

- مالك، عن نافع، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: وهذا قول البخاري.

وقد ذهب جماعة من المتأخِّرين إلى تخصيصه بالصحابة، أو البُلْدَان؛ فيقال مثلًا:

- أصح أسانيد أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
- أصح أسانيد المصريين: الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن عقبة بن عامر الجُهَني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[1].

الفرق بين: (حديث صحيح) و(إسناد صحيح) و(أصح شيء في الباب):

- **حديث صحيح**: معناه أن الحديث توَفَّرت فيه جميع شروط الصحة؛ ما تعلق منها بالإسناد، وما تعلق بالمتن.
- **إسناده صحيح**: معناه توَفُّر الشروط الظاهرة لصحة الإسناد؛ من الاتصال، وعدالة الرواة، وضبطهم، دون انتفاء الشّذوذ والعلل المؤثرة التي تقع في المتن[2].
- **أصح شيء في الباب**: لا يعني أن الحديث -بالضرورة- صحيح؛ بل قد يكون صحيحًا أو ضعيفًا، وإنما هذا تصحيح نِسْبِيّ، أي: هذا الحديث أصح حديث بالنسبة إلى الأحاديث الواردة في هذا الباب، فقد يكون معناه: أعلاها درجة في الصحة، وقد يكون المراد: أقلها ضعفًا إذا قورن بالضعيف المروي في الباب[3].

(١) انظر: معرفة علوم الحديث (ص٥٥).
(٢) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص١٨٤).
(٣) انظر: الأذكار للنووي (ص١٨٦).

الحديث الحسن

مسائل الحديث الحسن[1]:

تعريف الحسن لغة: صفة مشبهة من (الحُسنْ)، وهو: نقيض القُبْح[2].

واصطلاحًا: ما رواه عدل، خفيف الضبط، بسند متصل، ولا يكون شاذًّا، ولا مُعَلًّا.

وهذا التعريف هو الذي أقره الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (النزهة)[3] واستقر عليه الاصطلاح.

ومعنى ذلك: أنه قد اجتمعت في الحديث كل شروط الصحة سوى شرط واحد، وهو: (ضبط الراوي) وهذا الشرط أيضًا لم يختل بالكلية، وإنما نزل من أعلى درجاته إلى أدناها.

فراوي الحسن ضابط في الجملة، إلا أن العلماء قالوا فيه أوصافًا تفيد أن ضبطه وإتقانه لم يبلغ ما بلغ راوي الحديث الصحيح؛ كقولهم: (ثقة يخطئ) أو: (ثقة له أوهام) أو: (صدوق).

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (ص١٧٤)، الاقتراح لابن دقيق العيد (ص٧)، المنهل الروي (ص٣٥)، الموقظة (ص٢٦)، شرح علل الترمذي (٢/ ٦٠٩)، المقنع في علوم الحديث (١/ ٨٣)، التقييد والإيضاح، (ص٤٣)، النكت للحافظ (١/ ٤٠٤)، تدريب الراوي (١/ ١٦٦).

(٢) مقاييس اللغة (٢/ ٥٧).

(٣) (ص٧٨).

ولا بد عند النظر في حديث هذا الراوي من مراعاة أمرين[1]:

الأول: زيادة التحري: وذلك للتأكد من تحقيق شرط السلامة من العلل المؤثرة، والتَّيقن أن هذا الحديث ليس مما وهم أو أخطأ فيه بسبب عدم تمام ضبطه.

الثاني: البحث عن وجود ما يوافق روايته: فلو تفرد بحكم أو سنة لم يأت بها غيره، ولا يُعرف في قرآن أو سنة صحيحة ما يشهد له =كان هذا مظنة الشك في كونه قد حفظ هذه الرواية.

حكم الحديث الحسن:

الحديث الحسن كالصحيح في:

قبوله، وحجيته، ووجوب العمل به، وإن كان دونه في الرتبة، ومحل التفاضل عند التعارض، وقد حُكي الاتفاق على ذلك[2].

مثاله:

حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ، يَقُولُ: «**إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: إِنَّ عَبْدِي الْمُؤْمِنَ عِنْدِي بِمَنْزِلَةِ كُلِّ خَيْرٍ؛ يَحْمَدُنِي وَأَنَا أَنْزِعُ نَفْسَهُ مِنْ بَيْنِ جَنْبَيْهِ**[3]»[4].

---

(١) انظر: تحرير علوم الحديث (٢/ ٨١٣-٨١٤).

(٢) معالم السنن (١/ ٦)، النكت للحافظ (١/ ٤٠١)، فتح المغيث (١/ ٩٢-٩٣).

(٣) قال الشيخ محمد منير الدمشقي في الإتحافات السنية بالأحاديث القدسية (١/ ٤٤): (هذا مَثَلٌ للعبد الحقيقي؛ فإنه لا يرى من مولاه إلا كل خير، ولا يَفْتُرُ عن عبادته في كل حال؛ لأن حق المولى لا يقدَّر بزمن ولا عمل لاسيما أن الله جل ذكره الذي أوجد عبده من العدم، وأسبغ نعمة ظاهرةً وباطنةً).

(٤) أخرجه أحمد (٨٤٩٢)، وابن أبي الدنيا في كتاب الشكر (٨٤)، والبزار في المسند (٨٤٧١)، جميعًا من طريق عمرو بن أبي عمرو، عن المقبري، عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

هذا الوجه مداره على (عمرو بن أبي عمرو) تكلم فيه جماعة ووثقه آخرون، وخلاصة حاله -كما قال الذهبي-: (صدوق، حديثه صالح حسن، منحط عن الدرجة العليا من الصحيح)[١].

ولذا نرى ابن حجر حكم على الحديث بقوله: (حديث حسن؛ رواته من أهل الصدق)[٢].

أمثلة للأسانيد الحسان[٣]:

- بَهْزُ بن حَكيم، عن أبيه[٤]، عن جَدِّه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[٥].
- عَمْرو بن شُعَيب، عن أبيه[٦]، عن جَدِّه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[٧].
- محمد بن عَمْرو، عن أبي سَلَمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

مظان الحديث الحسن:

يوجد الحديث الحسن بكثرة في سنن الإمام الترمذي، وأيضًا في سنن أبي داود، والنسائي، وابن ماجه، وغيرها[٨].

---

(١) انظر: ميزان الاعتدال (٣/ ٢٨١-٢٨٢)، تهذيب التهذيب (٨/ ٧٢ -٧٣).
(٢) النكت على ابن الصلاح (٢/ ٥٣٩).
(٣) الموقظة (ص٣٢-٣٣).
(٤) حكيم بن معاوية.
(٥) معاوية بن حيده رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٦) شعيب بن محمد القرشي.
(٧) عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.
(٨) علوم الحديث (ص١٨٠-١٨٢)، النكت للحافظ (١/ ٤٣١-٤٣٢).

معنى قول العلماء: (حسن صحيح)[1]:

الإمام الترمذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أكثرُ من عُرف عنه استعمال هذا المصطلح، ومع هذا فقد ورد استعماله عن غيره من النقاد[2].

وقد أطال المصنفون في بحث هذه المسألة وتوجيهها، وهذا المبحث عند التحقيق لا ينبني عليها كبير فائدة؛ فالحديث على كل الأحوال مقبول.

وأقرب التوجيهات للقبول:

أنه لا إشكال في هذا الوصف أصلًا؛ فإن الحَسن درجة أقل من الصحيح، وحيثما وجد الأعلى فإنه مشتمل للأدنى، فيصح أن يطلق على كل حديث بلغ درجة الصحة أنه حسن كذلك، وإنما لم يلتزم الترمذي ذلك في كل الأحاديث الصحيحة =من باب التفنن في العبارة، وعدم السير على نسق واحد.

ويدل على ذلك تطبيقات النقاد قبل الترمذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في إطلاقهم على الحديث الواحد الصحة في موضع والحسن في موضع آخر-كما سبق بيانه- وحيث جاز ذلك متفرقًا فلا مانع منه مجموعًا.

وهذا أقوى الأقوال وأسلمها من الانتقادات، وهو الذي اختاره ابن دقيق العيد[3] والذهبي[4]، وجماعة.

(١) علوم الحديث (ص١٨٤)، الاقتراح لابن دقيق (ص٩)، الموقظة (ص١٢)، شرح علل الترمذي (٢/ ٦١٠)، التقييد والإيضاح (ص ٥٨)، نزهة النظر (ص ٧٩)، تحرير علوم الحديث (٢/ ٨١٠).

(٢) انظر: علل الحديث لابن أبي حاتم (٣/ ٤٥٠) (٥/ ١٤٨).

(٣) الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص١٠-١١).

(٤) الموقظة (ص٣١-٣٢).

الصحيح لغيره

مسائل الصحيح لغيره[١]:

تعريفه: هو الحديث الحسن لذاته إذا رُوي من وجه آخر مثله أو أقوى منه[٢].

مرتبته: الصحيح لغيره فوق الحسن لذاته في الرتبة؛ فإنّ تَعدُّد الطرق المعتبرة موجب لزيادة القوة.

مثاله: حديث أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله ﷺ: «مِنْبَرِي هَذا عَلى تُرْعَةٍ[٣] منْ تُرَعِ الجَنَّة».

هذا الحديث يرويه محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة[٤]، و(محمد بن عمرو) قال فيه الذهبي: (شيخ مشهور، حسن الحديث)[٥].

إلا إنه لم يتفرد بالحديث عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ تابعه: عبد المجيد بن سُهَيْل[٦][٧]، فارتقى بذلك إلى الصحيح لغيره.

---

(١) نزهة النظر (ص٧٨)، النكت لابن حجر (١/ ٤١٩)، تدريب الراوي (١/ ٦٧).

(٢) نزهة النظر (ص٧٨).

(٣) التُّرْعة -بضم التاء وسكون الراء-: الروضة تكون على المكان المرتفع خاصة، وقيل: الباب، انظر: غريب الحديث (١/ ٥-٦)، الطبقات الكبرى لابن سعد (١/ ١٩٤).

(٤) أخرجه أحمد (٩٨١٢)، والبزار في المسند (٧٩٢٩).

(٥) ميزان الاعتدال (٣/ ٦٧٣).

(٦) انظر: الجرح والتعديل (٦/ ٦٤).

(٧) مسند أحمد (٨٧٢١).

البزار	مُحَمد بن بَشَّار	عَبْد الوَهَّاب الثقفي	محمد بن عمرو	أبو سلمة	أَبو هُرَيْرَةَ
أحمد	مَكِّيُّ بن إبراهيم	عَبْدُ الله ابْنُ سَعِيدٍ	عَبْد المَجِيدِ بْن سُهَيْل		

الحسن لغيره

مسائل الحسن لغيره[1]:

تعريفه: هو الحديث الذي فيه ضعف يسير، إذا جاء من طريق آخر مثله أو أقوى منه، أو كان له شاهد معتبر.

فيشمل: المنقطع بأنواعه، والمرسل، والمدلس، ورواية المختلط إذا روى عنه من سمع منه بعد الاختلاط، ورواية سيء الحفظ، والمجهول... وأمثال ذلك مما لم يصل إلى الضعف الشديد.

سبب التسمية: استمداد قوته وقبوله بانضمام غيره إليه، ولولاه لاستمرت صفة الضعف فيه.

العلة في قبول هذا النوع من الحديث:

أنواع الضعف السابقة تحتمل الصواب كما تحتمل الخطأ؛ فربما يكون سيء الحفظ قد أخطأ، وربما يكون قد حفظ الرواية، وقد يكون الساقط ثقة، وقد يكون غير ثقة...إلخ

فلما كان الأمر محتملًا لهذا وذاك، ثم وجدنا ما يشهد لهذه الرواية =ترجح عندنا جانب الإصابة على جانب الخطأ[2].

---

(١) انظر: علوم الحديث (ص١٧٥)، نزهة النظر (ص١٢٩)، النكت للحافظ (١/ ٣٨٧)، النكت الوفية للبقاعي (١/ ٧٦)، فتح المغيث (١/ ٩١)، تدريب الراوي (١/ ١٧٣)، قفو الأثر (ص٥٠).

(٢) نزهة النظر (ص١٢٩-١٣٠).

ومن أمثلة الضعف الشديد:

رواية الكذاب، والمتهم بالكذب، والفاسق بسبب معتبر...إلخ

مرتبته: الحسن لغيره من جملة الحديث المقبول، لكنه في درجة تتقاصر عن رتبة الصحيح بنوعيه وكذلك عن رتبة الحسن لذاته، وتظهر فائدة هذا عند تعارض.

مثاله: حديث سلمان الفارسي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رسول الله ﷺ قال: «لاَ يَرُدُّ القَضَاءَ إِلا الدُّعَاءُ، وَلاَ يَزِيدُ فِي العُمُرِ إِلا البِرُّ»(١).

فهذا إسناد ضعيف؛ لأنه من رواية: أبي مودود البصري، واسمه: فضة، وقد ضُعِّف(٢).

ولكن للحديث شاهد من حديث ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن رسول الله ﷺ قال: «لَا يَرُدُّ القَدَرَ إِلَّا الدُّعَاءُ، وَلَا يَزِيدُ فِي العُمُرِ إِلَّا الْبِرُّ، وإِنَّ الرَّجُلَ لَيُحْرَمُ الرِّزْقَ بِالذَّنْبِ يُصِيبُهُ»(٣).

وهذا الشاهد أيضا فيه ضعف؛ لأنه من رواية عبد الله بن أبي الجعد(٤)، لكن تعدد أوجه الحديث يُشعر أن للحديث أصلًا؛ فيرتقي أحدهما بالآخر، ويصبح الحديث حسنًا لغيره.

---

(١) أخرجه الترمذي (٢١٣٩)، والبزار في المسند (٢٥٤٠).

(٢) انظر: الجرح والتعديل (٧/ ٩٣)، تقريب التهذيب (١/ ٤٤٧).

(٣) أخرجه أحمد (٢٢٣٨٦)، وابن ماجه (٩٠).

(٤) ذكره البخاري في التاريخ الكبير (٥/ ٦١)، ولم يذكر فيها جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابن حبان في الثقات (٥/ ٢٠)، وقال الحافظ في تقريب التهذيب (١/ ٢٩٨): (مقبول).

الألفاظ التي يستعملها المحدثون في الحكم على الأحاديث المقبولة:

الجيد: يراد به الحديث الصحيح عادة، أو مطلق القبول؛ فيشمل درجاته كلها.

فمن الأول: قول حجاج بن الشاعر: (اجتمع أحمد وابن معين وابن المديني فذكروا أجود الأسانيد الجياد...)[1].

ومن الثاني: قول الإمام أحمد: (لا أعلم في هذا الباب حديثًا له إسناد جيِّد)[2].

وربما أطلق (الجيد) على المنكر الغير محفوظ، ومنه قول محمد بن عبد الله بن عمار: (يحيى الحِمَّاني قد سقط حديثه، قيل: فما علته؟ قال: لم يكن هناك حديث جيد غريب إلا رواه)[3].

القوي – الثابت: قريبان من «الجيد».

الحجة: هو الصالح للاحتجاج به، وليس مجرد الاستشهاد؛ ومنه قول الإمام أحمد: (عمرو بن شعيب له أشياء مناكير، إنما نكتب حديثه نعتبره، فأما أن يكون حجة فلا)[4].

الصالح: ويشمل أي رواية صالحة؛ ويدخل في ذلك: الصالح للاحتجاج، وكذلك ما يصلح للاستشهاد؛ ومنه قول أبي داود: (وما كان في كتابي من حديث فيه وَهَنٌ شديد فقد بينته، ومنه ما لا يصح سنده، وما لم أذكر فيه شيئًا فهو صالح، وبعضها أصح من بعض)[5].

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص٥٤)، وقد ذكره الحاكم تحت عنوان: (أصح الأسانيد).
(٢) سنن الترمذي (١/ ٨٠).
(٣) تاريخ بغداد (١٦/ ٢٥١).
(٤) الضعفاء الكبير (٣/ ٢٧٣).
(٥) رسالة أبي داود لأهل مكة (ص٢٧).

المستقيم: ما جاء على وَفْق أحاديث الثقات، من غير مخالفة في السند أو المتن.

قال ابن معين: (قال لي ابن عُليَّة: كيف حديثي؟ قلت: أنت مستقيم الحديث، قال لي: وكيف علمتم ذاك؟ قلت له: عارضْنا بها أحاديث الناس فرأيناها مستقيمة)[1].

المستوي: قريب من «المستقيم» قال ابن عدي: (ورقاء عنِ الزُّهْريّ ليس بالمستوي؛ ولم يلق الزُّهْريّ، وإنما يروي بَقِيَّة هذا الحديث عن سُلَيْمان بْن أرقم عنِ الزُّهْريّ)[2].

(١) سؤالات ابن محرز (٢/ ٣٩).
(٢) الكامل (٨/ ١٢٦).

معرفة الاعتبار للمتابعات والشواهد

مسائل المتابعات[1] والشواهد[2]:

تعريف المتابعة:

موافقة الراوي راويًا أخر في روايته عن شيخه، بشرط اتحاد الصحابي في الطريقين.

تعريف الشاهد:

الحديث الذي يوافق حديثًا آخر في اللفظ والمعنى، أو المعنى فقط، ويكون من رواية صحابي آخر.

وسمي شاهدًا: لأنه يشهد للحديث الأول ويقويه.

تعريف الاعتبار:

طريق الوصول إلى المتابعة والشاهد.

ويراد به: عملية النظر والبحث في طرق الحديث ومقارنتها؛ لتتضح المتابعات والشواهد.

فالاعتبار ليس قسمًا ثالثًا للمتابعة والشاهد، وإنما هو آلية معرفة كل منهما.

---

(١) جرت العادة بتسمية هذا المبحث: (الاعتبار والمتابعات والشواهد)، والأقرب المثبت؛ انظر: النكت للحافظ (٢/ ٦٨١)، النزهة (ص٩٠).

(٢) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢٤٧)، النكت للزركشي(٢/ ١٧٠)، نزهة النظر (ص٨٧-٩١)، تدريب الراوي (١/ ٢٤٢-٢٤٣)، منهج النقد في علوم الحديث لنور الدين عتر (١/ ٤١٨).

ولا مانع من إطلاق مسمى كلٍ من الشاهد أو المتابع على الآخر، والأمر في مثل هذا واسع، لا سيما واللغة تشهد له[1].

صورة المتابعة والشاهد:

أبو هريرة		ابن عمر	ابن عباس
سعيد المَقْبُري	همام بن منبه	عبد الله بن دينار	سعيد بن جبير

فهنا نقول:

سعيد المَقْبُري تابع همام بن مُنبّه في الرواية عن أبي هريرة، أو العكس.

وحديثا ابنِ عمر وابنِ عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كلاهما شاهدٌ لحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فائدة معرفة الشواهد والمتابعات:

(١) سبيل كشف العلل والاختلاف.

(٢) دفع تفرد الراوي بالرواية.

(٣) تقوية الأحاديث التي فيها ضعف يسير، أو ترقيتها للصحة أحيانًا.

(٤) تفسير ما يَرِد مبهمًا[2] أو مُهملًا[3] من أسماء الرواة، إذا ورد مصرحًا به في طريق آخر.

(٥) الوقوف على مواطن السقط في الإسناد.

(٦) التصريح بالسماع في مواطن العنعنة في حديث من عُرف بالتدليس.

---

(١) نزهة النظر (ص٩٠).

(٢) مثل: (حدثنا رجل).

(٣) مثل: (حدثنا محمد) غير منسوب.

أقسام المتابعات:

تنقسم المتابعات إلى قسمين: تامة - قاصرة.

صورة المتابعة التّامة: أن يشارك الراوي الأولَ في الإسناد راوٍ آخر، فيروي الحديث عن نفس الشيخ إلى نفس الصحابي، **وسميت تامة:** لأنها شملت جميع السند.

صورة المتابعة القاصرة: أن تبدأ المشاركة في الطبقة الثانية أو ما بعدها؛ بحيث يصدق أن الراوي الأول تفرد بالحديث.

صورة المتابعة التّامة والقاصرة، والشاهد:

أحمد	الشافعي	مالك	نافع	ابن عمر
تامة	قاصرة	قاصرة	قاصرة	شاهد

مثال تطبيقي للمتابعة التامة:

قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ كَانَ يَقُولُ: «**لاَ إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ**...».

البخاري (١)					
مسلم (٢)	**قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ**	**اللَّيْثُ**	**سعِيد المقبري**	**أَبوه**	**أَبو هُرَيْرَةَ**
النسائي (٣)					

(١) صحيح البخاري (٣٨٨٨).

(٢) (٢٧٢٤).

(٣) (١١٣٣٦).

مثال تطبيقي للمتابعة الناقصة:

قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، سَمِعَ المُعْتَمِرَ، عَنْ عُبَيْدِ الله، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، مَنْ أَكْرَمُ النَّاسِ؟ قَالَ «**أَكْرَمُهُمْ أَتْقَاهُمْ**» قَالُوا: يَا نَبِيَّ اللهِ، لَيْسَ عَنْ هَذَا نَسْأَلُكَ...

البخاري(١)	**إسحاق بن رَاهُوَيْه**	**مُعْتَمِر بن سليمان**	**عُبَيْد الله بن عُمَر**	**المقبري**	**أبو هُرَيْرَةَ**
الطحاوي(٢)	**محمد بن عبد الأعلى**				
البخاري(٣)	**عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ**	**أَبو أُسَامَة**			

تابع إسحاقُ بن راهوية محمدَ بن عبد الأعلى في الرواية عن مُعْتَمِر بن سليمان (متابعة في الطبقة الثانية).

وتابع أبو أسامة -حمادُ بن أسامة- معتمرَ بن سليمان في الرواية عن عُبَيْد الله ابن عُمَر (متابعة في الطبقة الثالثة).

مثال تطبيقي للشاهد:

أخرج البخاري من حديث ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لاَ تَلَقَّوُا الرُّكْبَانَ، وَلاَ يَبِعْ حَاضِرٌ لِبَادٍ**»(٤).

---

(١) (٣١٩٤).

(٢) شرح مشكل الآثار (٢٠٥٥).

(٣) (٣٢٠٣).

(٤) (٢٠٥٠).

هـذا الحـديث لـه شـاهد مـن حـديث أبي هريـرة[١]، وأنـس[٢]، وابـن عمـر[٣]، وجابر[٤] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

ما يصلح من المتابعات والشواهد للتقوية وما لا يصلح[٥]:

هناك ثلاثة مصطلحات تدور في هذا الموضع:

(وجود المتابعة في الكتب)، (ثبوت المتابعة)، (الاعتداد بها والاعتماد عليها).

وهناك فرق كبير بين الثلاثة؛ فليست كل متابعة وردت في الكتـب يلـزم أن تكـون صحيحةً ثابتة، وليس كل ما ثبت من المتابعات يصلح أن يعتد به ويعتمد عليه في تقوية الحديث ونفي التفرد.

وجملة ما يشترط للاعتماد على المتابعة خمسةُ شروط:

الأول: صحة الإسناد إلى كلٍ من الراوي المتابَع والراوي المتابِع له؛ لأنه إذا لم يصـح الإسناد إليهما جميعًا فلا يقال: إنهما رويا الرواية أصلًا.

الثاني: أن يكون المتابِع والمتابَع ممن يعتمد عليـه، أو يصـلح في بـاب المتابعـات عـلى الأقل، ولا يكون شديد الضعف؛ كالكذاب، أو المتروك... فمتابعة مثل هـؤلاء الـرواة هي والريح سواء.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٠٤٣).

(٢) أخرجه البخاري (٢٠٥٣)، ومسلم (١٥٢٣).

(٣) أخرجه البخاري (٢٠٥١).

(٤) أخرجه مسلم (١٥٢٢).

(٥) من الكتب النافعة في هذا الباب: (الإرشـادات في تقويـة الأحاديـث بالشـواهد والمتابعـات) للشـيخ/ طارق بن عوض الله.

الثالث: أن تكون الرواية محفوظة عن كل من الراوي المتابَع والراوي المتابِع له.

فهناك فرق بين أن تكون الرواية ظاهرها الصحة، وبين أن تكون محفوظة عن الراوي؛ فلا بد من التأكد من كون هذه المتابعة لم تنشأ بسبب وهم من أحد الرواة، أو بسبب تصحيف، أو ظنِّ الراوي الواحد اثنين، أو دخول حديث في حديث، أو غير ذلك من صور أخطاء الرواة الكثيرة

الرابع: التأكد من اتصال الإسناد بعد الراوي المتابِع، وذلك بأن يكون كل من الراوي المتابَع والراوي المتابِع له قد سمع الحديث من شيخه مباشرة.

لأنه إذا كان بين أحدهما وشيخه في الإسناد راو ساقط، فالحقيقة أن المتابعة حصلت لهذه الواسطة الغير معروفة؛ لأنه هو الذي روى الحديث عن الشيخ في الحقيقة.

وربما كانت الواسطة المحذوفة هي الراوي الأول بعينه، وإنما حذفها بعض الرواة حتى يوهم أن للحديث متابعة؛ فحديث الثاني راجع إلى حديث الأول وليس له متابعات في الحقيقة.

الخامس: يجب اتفاق كل من المتابِع والمتابَع على الكيفية التي حدثوا بها عن الشيخ، حتى تكون متابعة حقيقة يعتد بها في التقوية.

فلا يكفي مجرد أن يكون كل منهما روى الحديث عن نفس الشيخ، مع اختلافهما في الكيفية؛ بأن يرويه أحدهما عن الشيخ موصولًا ويرويه الآخر مرسلًا، أو يرويه أحدهم موقوفًا ويرويه الآخر مرفوعًا...إلخ.

فمثل هذه المتابعة لا تكون سببًا للتقوية، بل تكون كاشفة للخلل والعلة في الرواية الأخرى، وعندها يقال: تُعلّ الروايةُ الموصولة بالمرسلة، أو المرفوعة بالموقوفة.

تتمات:

(١) ليس الهدف من الاعتبار والبحث عن المتابعات والشواهد =التقوية فقط ، بل من الأهداف الأساسية للاعتبار: كشف أوهام الرواة بمقارنة طرق وأسانيد الرواية، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بجمع طرق الحديث ومتابعاته وشواهده في مكان واحد، والمقارنة بينها بدقة.

(٢) باب المتابعات والشواهد ليس خاصًا بالمرفوع من الروايات؛ بل لا بد من النظر في الموقوفات والمقطوعات والمراسيل التي تروى في الباب، خاصة إذا كان مَخرج الجميع واحدًا (الجميع عن مدار واحد).

فإنّ الحديث المرفوع الذي بين يديك ربما كان الصواب فيه الوقف، أو الموصول ربما كان وصله وهم من الراوي والصواب فيه الإرسال، وهكذا.

أسند الخطيب البغدادي عن المَيْمُونِيِّ قال: (تَعَجَّبَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ مِمَّنْ يَكْتُبُ الْإِسْنَادَ وَيَدَعُ المنْقَطِعَ، ثُمَّ قَالَ: وَرُبَّمَا كَانَ المنقَطِعُ أَقْوَى إِسْنَادًا، قُلْتُ: بَيِّنْهُ لِي كَيْفَ؟ قَالَ: تَكْتُبُ الْإِسْنَادَ مُتَّصِلًا وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَيَكُونُ المنقَطِعُ أَقْوَى إِسْنَادًا مِنْهُ)[1].

(٣) من الفوائد العظيمة عند جمع الطرق: معرفة ضبط الراوي ودرجة إتقانه لحديث شيخه.

فإذا وجدنا راويًا كلما شارك مجموعة من الرواة في رواية حديث خالفهم، وروى الحديث بصورة مغايرة للصورة التي رواها الجماعة =عرفنا أنه ليس من أهل الحفظ والإتقان؛ فإن وجدناه في حديث بعد ذلك تأنَّيْنا فيه وانتبهنا له.

(١) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ١٩١).

أنشطة

النشاط الأول: بعد اطلاعك على شروط الحديث الصحيح، هل تجد سببًا منطقيًّا لترتيب هذه الشروط بهذه الكيفية؟ وما مقترحك لهذا؟

النشاط الثاني: اختر حديثًا من صحيح البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وطبق عليه -مع أربعة من زملائك- الطريقة التي درستها للتأكد من توفر شروط الصحة فيه.

النشاط الثالث: مراتب الحديث الصحيح متفاوتة، وأعلاها ما في البخاري ومسلم: في حدود صفحتين، اذكر أهم السمات التي أهَّلت الصحيحين لهذه المكانة.

يمكن الاستعانة بكتب المصطلح الأخرى.

النشاط الرابع: من خلال فهمك لمصطلح (مدار الحديث) اختر حديثًا من الأحاديث المشهورة وبين مداره، على أن يكون ذلك في صورة شجرة (خريطة ذهنية).

النشاط الخامس: ما الفرق بين المصطلحات التالية:

(حديث صحيح - إسناده صحيح -أصح شيء في الباب)؟ (المتابعة - الشاهد)؟

النشاط السادس: اختر كتابًا من الكتب التي هي مظنة الحديث الحسن، وبين:

(بيانات الكتاب - المؤلف - ترتيب الكتاب - سبب كونه مظنة للحديث الحسن) مع ذكر ما يدل على ذلك من أحاديث الكتاب.

النشاط السابع: في ثلاث نقاط، بيّن أثر المتابعات والشواهد الصورية على تصحيح الروايات الضعيفة، ثم بيّن الطريقة الصحيحة للتعامل معها.

النشاط الثامن: اكتب خمسة أسئلة متنوعة تغطي أهم موضوعات الوحدة، وضَعْ فراغًا للإجابة عليه، ثم اعطِ أسئلتَك لزميلك وخذْ أسئلته.

بعد الإجابة عليها تُعاد الأوراق لمن كتب السؤال لتصحيحها.